ضوابط منهجية البحث في التفسير المقارن ـ دراسة تأصيلية ـ

Controls of research methodology in comparative interpretation-Fundamental study-

الباحثة: ابتسام فارح
جامعة الحاج لخضر باتنة1-الجزائر
ibtissemfarah30@gmail.com

الباحثة: وردة عبد الله
جامعة الحاج لخضر باتنة1-الجزائر
amalwarda1987@gmail.com

الملخص:

يهدف هذا المقترح البحثي إلى التأصيل لمنهج التفسير المقارن كمنهج لفهم معاني القرآن الكريم، وإبراز أهم الأُطر المنهجية التي تجعل التفسير المقارن محدّد المعالم، نظرا لتشعب هذه الأطر وكثرتها فهي تحتاج إلى استخلاص أهمّها وضبطها.

ومن خلال هذه الدراسة وتأمّل نتاج السابقين في هذا المجال، تبين أن هناك أربعة ضوابط رئيسة للبحث في التفسير المقارن وهي: ضرورة الفصل بين المقارنة التحليلية والمقارنة في المناهج والاتّجاهات، وكون الموضوع محل الدراسة صالح للمقارنة، ثمّ جمع وتحليل ومناقشة الأقوال التي ذُكرت في الآية مناقشة علمية مستندة إلى معايير القبول والردّ (صريح القرآن الكريم، الأحاديث النبوية، اللغة العربية)، وأخيراً إيراد القول الراجح المؤيّد بالأدّلة الصريحة.

الكلمات المفتاحية: ضوابط، منهجية البحث، التفسير المقارن.

Abstract

This research proposal aims to establish the root of comparative interpretation approach as a method for understanding the meanings of the Qur'an, and to highlight the most important methodological frameworks that define the features of comparative interpretation given the complexity of these frameworks and their multiplicity in which they need to be drawn and adjusted. Through this study and by meditating the earlier productions of this field, it has been found that there are

four main controls for research in comparative interpretation: the need to separate between the analytical comparison and the comparison related to approaches and orientations, the fact that the subject in question is comparable, then collect, analyze and discuss the statements mentioned in the verse scientifically based on the criteria of acceptance and response (Sahih of the Holy Quran, The Hadiths of the Prophet, The Arabic Language), andfinally, the most correct statement in favor of explicit evidence is provided .

Keywords: controls, research methodology, comparative interpretation.

مقدمـة:

يعد القرآن الكريم دستوراً للمسلمين ومنظماً لشؤون حياتهم، فهو النور والهدى الذي لا ريب فيه فلا يزيغ من سار على نهجه وعمِل بمقتضاه، وليسير الإنسان وفق هدي الكتاب العزيز لابد له من فهم المعاني المرادة من مفرداته وتركيباته وتوجهاته، وذلك من خلال تفسير القرآن وتدبره، وقد بذل علماء المسلمين جهداً كبيراً في تفسير القرآن الكريم، فتعدَّدت التفاسير وتنوَّعَت، تَبَعاً لتنوُّع المناهج المتَّبَعة في التفسير، ومن أهم تلك المناهج التي اعتمدها المفسرون قديماً وحديثاً منهج التفسير المقارن الذي يسعى فيه المفسّر إلى البحث في أقوال المفسّرين -نظراً لتعدّدها واختلافها- واستخلاص القول التفسيري الذي يراه أقرب للصواب، غير أنّ ترجيح القول التفسيري يحتاج إلى ضوابط وخطوات علمية يستند إليها في الترجيح علّها تعينه في استشاف القول أو المعنى الأقرب للصواب بعيداً عن التحيّز والتّعصب وما يقدح في صحّة القول التفسيري.

من هنا جاءت إشكالية البحث عن منهج التفسير المقارن؟ وعن ضوابطه؟ وأهميته في الترجيح بين مختلف الأقوال التفسيرية؟ وبيان مزايا هذا المنهج التفسيري؟

أهداف البحث: تتمثل في:

- التأصيل لمنهج التفسير المقارن كمنهج لتفسير كلام الله تعالى.
- وضع الضّوابط التي ينبغي اتّباعها وفق منهج التفسير المقارن.

المنهـج المتبّـع:

انتهجنا المنهج الوصفي المناسب للموضوع، مع توظيف آلية التحليل لمختلف الأقوال والاستنباط لِأهم ضوابط منهجية البحث في التفسير المقارن.

خطـة الدّراسـة: وقد نظمناها كما يلي:

- **مقدمة:** للتعريف بالموضوع وأهميته
- **المحـور الأول:** التعريف بالتفسير المقارن

أولاً: تعريف التفسير

ثانياً: تعريف المقارن

ثالثاً: تعريف التفسير المقارن كمركب

- **المحـور الثاني:** ضوابط البحث المنهجي في التفسير المقارن

أولاً: منهجية البحث في التفسير المقارن

ثانياً: ضوابط البحث في التفسير المقارن

ثالثاً: مثال عن التفسير المقارن

- **خاتمة:** نعرض فيها ما جاد به البحث من نتائج وما نقدّمه من توصيات.

المحـور الأول: تعريف التفسير المقارن

أولا: تعريف التفسير

1-التفسير لغة:

يطلق التفسير في اللغة ويراد منه الكشف والبيان، سواء أكان في المعاني أم في الأعيان، فكما يصدُق على تبيين اللفظ المشكِل وتوضيحه، يصدق على كشف الشيء المغطى وإظهاره[1].

وقوله تعالى: ﴿وَلَا يَأْتُونَكَ بِمَثَلٍ إِلَّا جِئْنَاكَ بِالْحَقِّ وَأَحْسَنَ تَفْسِيرًا﴾ [الفرقان: 33]، قال الطبري -رحمه الله- : "أي أحسن بيانا وتفصيلا"[2]. وزاد ابن عطية لفظ "أفصح" أي أفصح بياناً وتفصيلاً[3].

وذكر الزمخشري -رحمه الله- أن التفسير هو "المعنى المؤدّى" وقوله "أحسن تفسيرا" أحسن معنى ومؤدى، وعلّل ذلك بقوله: "لما كان التفسير هو التكشيف عما يدل عليه من الكلام وضع موضع معناه"[4].

2-التفسير اصطلاحا:

لقد تعددت تعريفات العلماء للتفسير بتعدد اتجاهاتهم وفنونهم، نذكر من بينها:

تعريف الزرقاني –رحمه الله-: " التفسير علم يبحث فيه عن القرآن الكريم من حيث دلالته على مراد الله تعالى بقدر الطاقة البشرية"[5]

---

[1] - ينظر: معجم مقاييس اللغة، ابن فارس، ت: عبد السلام هارون ، 504/4. * لسان العرب، ابن منظور، 55/5.

[2] - جامع البيان، الطبري، ت: محمود شاكر، 19/8.

[3] - يُنظر: المحرر الوجيز، ابن عطية، ت: الرحالي الفاروق، 37/11.

[4] - الكشاف، الزمخشري، 91/3.

[5] _ مناهل العرفان في علوم القرآن، عبدالعظيم الزرقاني، 471/1.

كان على غاية من الأهمية أيضا، إذ يلحظ فيه جانب الإيجاز مع الوفاء بالمعنى، ثم لما جاء فيه من قيد "بقدر الطاقة البشرية" وللملاحظة جانب الهداية التي لأجلها أنزل القرآن[6].

ومن أهم هذه التعريفات ما أورده الشيخ الطاهر بن عاشور في مقدمة تفسيره: "علم التفسير هو اسم للعلم الباحث عن بيان معاني ألفاظ القرآن، و ما يستفاد منها، باختصار أو توسع"[7].

والملاحظ أن التعريف جاء مختصراً وشاملا للتفسير وغاياته، وعليه فإن غيره من التعريفات ترد إليه وتأتلف معه، وعليه فالتفسير هو العلم الذي يبحث عن معاني ألفاظ القرآن الكريم ودلالتها على مراد الله تعالى بقدر الطاقة البشرية وما يُستفاد منها.

ثانياً: تعريف المقارن

1-المقارن لغة:

"المقارنة" في اللغة لفظ مشتق من "قرن" ويطلق في اللغة ويراد منه الجمع والوصل والمصاحبة، يقال: " قرنت الشيء بالشيء إذا وصلته به، والقران: الجمع بين الحج والعمرة"[8].والقرين المصاحب، وقارنته قرانا: صاحبته، وقرينه الرجل: امرأته لمقارنته إياها، وقرينة الإنسان: نفسه لملازمتها ومصاحبتها[9]. و "القَرن –

[6] - ينظر: التحبير في علم التفسير، السيوطي، ت: فتحي عبد القادر، 36. *مناهل العرفان، عبدالعظيم الزرقاني، 471/1، * التفسير والمفسرون، الذهبي، 14/1.

[7] - التحرير والتنوير، الطاهر بن عاشور التونسي، 11/1.

[8] - الصحاح، الجوهري، ت: أحمد عطار، 1281/6.

[9] - لسان العرب، ابن منظور، ت: عبد السلام هارون، 336/13-338.

بالفتح – المثل في السّن، والقِرن – بالكسر- المثل في الشجاعة"[10] وعليه فالأقران هم الأمثال.

وممّا تقدّم فإن كلمة "المقارنة" في اللغة على اختلاف تصاريفها عنت الجمع والمصاحبة والوصل والموازنة التي تعني المساواة والمكافأة، ويؤيد هذا ما جاء في التنزيل:

1- قال الله عز وجل: ﴿ وَمَنْ يَكُنِ الشَّيْطَانُ لَهُ قَرِينًا فَسَاءَ قَرِينًا﴾ [النساء: 38].

قال الطبري: "خليلا وصاحبا"[11]، ومنه قوله تعالى: ﴿ فَهُوَ لَهُ قَرِينٌ﴾ [الزخرف: 36].

أي لا يفارقه[12].

2- ﴿وَتَرَى الْمُجْرِمِينَ يَوْمَئِذٍ مُقَرَّنِينَ فِي الْأَصْفَادِ﴾ [إبراهيم: 49]. أي: "مشدودين بعضهم ببعض[13].

3- ﴿وَإِذَا أُلْقُوا مِنْهَا مَكَانًا ضَيِّقًا مُقَرَّنِينَ دَعَوْا هُنَالِكَ ثُبُورًا﴾ [الفرقان: 13]، أي: "مصفدين قد قرنت أيديهم إلى أعناقهم في الأغلال[14].

1- ﴿وَقَيَّضْنَا لَهُمْ قُرَنَاءَ فَزَيَّنُوا لَهُمْ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ وَحَقَّ عَلَيْهِمُ الْقَوْلُ فِي أُمَمٍ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِمْ مِنَ الْجِنِّ وَالْإِنْسِ إِنَّهُمْ كَانُوا خَاسِرِينَ﴾ [فصلت: 25]، "قرناء: نظراء من الشياطين[15].

2-المقارن اصطلاحاً:

[10] - معجم مقاييس اللغة، ابن فارس، 76/5.

[11] - جامع البيان، الطبري، 358/8.

[12] - معالم التنزيل، البغوي، ت: خالد العك ورفيقه، 139/4.

[13] - المصدر السابق، 42/3.

[14] - معالم التنزيل، البغوي، ت: خالد العك ورفيقه، 363/3.

[15] - المصدر السابق، 113/4.

أما "المقارنة" اصطلاحا والتي تعني الموازنة بين شيئين أو أكثر والمقابلة بينهما، بغية بيان أوجه التماثل والتمايز والاختلاف والائتلاف ثم الترجيح بالأدلة، فإن هذا اللفظ بهذا المعنى لم تعرض له المعجميات اللغوية القديمة، وإنما عرض له المعجم الوسيط حديثا، فجاء فيه "قارن الشيء بالشيء: وازنه به، وقارن بين الشيئين أو الأشياء: وازن بينها، فهو مقارن، ويقال: الأدب المقارن والتشريع المقارن"[16].

هذا ومع عدم ذكر المعجمات القديمة لهذا المعنى، ومع إطلاق هذا اللفظ على علوم كثيرة مثل "الأدب المقارن" و"الفقه المقارن"، بل دخوله ساحة البحوث والرسائل العلمية بحيث لا تكاد تخلو رسالة أو بحث علمي من موضوع المقارنة، بخاصة في موضوعات الشريعة والثقافات العربية والإسلامية، مع هذا كله، فالحق أن هذا اللفظ من حيث المعنى والاستعمال، قد ظهر قديما في ميدان الأدب والنقد والبلاغة، واستعمل في الدلالة على أوجه التماثل والتباين، وعُنوِنت له كتب وموضوعات، وخير دليل على ذلك: كتاب الآمدي الحسن بن بشر(ت 370هـ) "الموازنة بين أبي تمام والبحتري"، قال الآمدي: " وأنا أبتدئ بذكر مساوئ هذين الشاعرين، لأختم بمحاسنهما، وأذكر طرفا من سرقات أبي تمام وإحالاته وغلطه، وساقط شعره، ومساوئ البحتري في أخذ ما أخذه من أبي تمام وإحالاته ثم أوازن من شعريهما بين قصيدة وقصيدة إذا اتفقتا في الوزن والقافية وإعراب القافية، ثم بين معنى ومعنى، فإنّ محاسنهما تظهر في تضاعيف ذلك وتنكشف، ثم أذكر ما انفرد به كل منهما فجوّده من معنى سلكه ولم يسلكه صاحبه"[17].

ووجد هذا الاستعمال أيضا عند ابن رشيق في كتابه "العمدة" تحت عنوان "رأي في

---

[16] - المعجم الوسيط، إبراهيم أنيس وآخرون، ص 735.

[17] - الموازنة، الآمدي، ت: سيد أحمد صقر، 54/1.

أبي تمام والبحتري، وموازنة بين المتنبي والطائي"[18]. وعنوان لهذا الموضوع أيضا عبد القاهر الجرجاني في كتابه دلائل الإعجاز "الموازنة بين المعنى المتحد واللفظ المتعدد"[19].

ثم جاء ابن أبي الإصبع المصري ليعرّف الموازنة تعريفا صريحا ينطبق على المقارنة مستدلا لما يقوله بالمثال، وموضحا أنها السبيل إلى إثبات تفوق القرآن، وإعجاز نظمه الذي هو فوق طاقة البشر وقدرته، فقال: "باب الموازنة: وهي مقارنة المعاني بالمعاني ليعرف الراجح في النّظم من المرجوح"[20].

ثالثاً: تعريف التفسير المقارن كمركب

من أوائل من عرّف التفسير المقارن أحمد الكومي فقال: "وهو بيان الآيات القرآنية على ما كتبه جمع من المفسرين بموازنة آرائهم والمقارنة بين مختلف اتّجاهاتهم، والبحث عما عساه يكون من التوفيق بين ما ظاهره مختلف من آيات القرآن والأحاديث، وما يكون ذلك مؤتلفا أو مختلفا من الكتب السماوية الأخرى"[21].

وعرّفه من بعده مصطفى إبراهيم المشني مع زيادة وتفصيل حيث قال: أن التعريف الجامع للتفسير المقارن: "هو التفسير الذي يعنى بالموازنة بين آراء المفسرين، وأقوالهم في معاني الآيات القرآنية وموضوعاتها ودلالاتها، والمقارنة بين المفسرين في ضوء تباين ثقافاتهم وفنونهم ومعارفهم، واختلاف مناهجهم وتعدّد

---

[18] - العمدة، ابن رشيق، ت: محي الدين عبد الحميد، 1/130-133.

[19] - دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، ت: محمود شاكر، ص 489-500.

[20] - بديع القرآن، ابن أبي الإصبع، ت: حفني شرف، ص 95-100.

[21] - التفسير الموضوعي، أحمد السيد علي الكومي، 14-20.

اتجاهاتهم وطرائقهم في التفسير، ومناقشة ذلك ضمن منهجية علمية موضوعية، ثم اعتماد الرأي الراجح استناداً إلى الأدلة المعتبرة في الترجيح"[22].

ولعل أقرب التّعاريف لبيان المعنى الدقيق للتفسير المقارن تعريف جهاد محمد النصيرات حيث يعرفه بقوله: "الموازنة بين الآراء التفسيرية في ضوء منهجية علمية"[23].

ثم شرحه بقوله "الآراء التفسيرية"؛ لتشمل ما إذا كانت لمفسر واحد في أكثر من تفسير؛ أو لمجموعة من المفسرين؛ وسواء أكانت لآية، أو أقل، أو أكثر مجتمعة أو متفرقة، فميدانه هو الآراء التفسيرية ومجال عمله فيها.

"في ضوء منهجية علمية" ليضبط قولنا: ضمن ميزان متفق عليه، أي بعيدا عن التحيّز والتعصب.

المحور الثاني: ضوابط منهجية البحث في التفسير المقارن

لمّا كان منهج التفسير المقارن يُعنى بتفسير كلام الله وكذا الترجيح بين مختلف الأقوال التفسيرية فإنه كان من الضروري على المفسر المقارن أن يتّبع خطوات منهجية تعين على ضبط وترجيح المعنى الأقرب للصواب، وعليه سنوضح في هذا المطلب أهم الخطوات التي ينبغي السير عليها وفق منهج التفسير المقارن وكذا الضوابط التي ينبغي الالتزام بها، ثم نختم بمثال من تفسير الطبري يوضّح طريقة التفسير المقارن إذ بالمثال يتّضح المقال.

أولاً: منهجية التفسير المقارن

---

[22] - التفسير المقارن دراسة تأصيلية، مصطفى إبراهيم المشني، مجلة الشريعة والقانون، العدد 26، 2006م، ص148.

[23] _ التفسير المقارن -إشكالية المفهوم-، جهاد محمد نصيرات، مجلة مؤتة للبحوث الإسلامية، العدد الأول، 2015م، ص 56.

نعني بالمنهجية هنا الخطوات والأمور التي ينبغي على المفسّر وفق منهج التفسير المقارن أن يسير عليها، وقد أشار إليها الدكتور مصطفى مسلم في قوله: " فالذي يريد تفسير الآيات تفسيراً مقارناً لا يستطيع أن يعبر عن موضوع الآيات التي يريد التعبير عنها بأسلوبه الخاص لتقريب المعاني وإبراز جوانب الهداية منها ما لم يلم بتفصيلات التفسير التحليلي لاستجلاء المعنى المراد ثم صياغته بأسلوب يتناسب مع المدارك الثقافية للمخاطبين، فالحكم على الشيء فرع عن تصوره، ولا بد أن يحيط بأقوال المفسرين الذين كتبوا في تفسير الآيات ليدرك المفسر الذي لم يخرج عن روح النص والغرض الأساسي من الآيات الكريمة، عن المفسر الذي تعسف في تأويل هذه الآيات وحملها ما لم تحتمل، أو لم يدرك المرمى اللغوي للكلمة القرآنية فانحرف بها عن دلالتها وأولّها غير تأويلها الصحيح، فأبعد في التأويل ووقع في محاذير، ولكي يحكم على صواب منهج المفسر أو خطئه، وإجادته في تفسيره أو تخبطه فيه لا بد أن يكون على دراية وافية بمعاني الآيات الكريمة"[24].

وفي كلامه إشارة إلى إلى أهم الجوانب التي يجب أن تتوفر في الباحث وفق منهج التفسير المقارن، وكذا أهم الخطوات التي ينبغي أن يتّبعها لئلا يحيد عن المعنى المقصود أو الأقرب للصواب.

ويمكن تفصيلها فيما يلي[25]:

1- **تكوين الملكة:** على الباحث المفسّر الذي يريد تفسير الآيات وفق منهج التفسير المقارن أولاً أن يكون مخلصاً مستعيناً بالله موضوعيّا غير متحيّزاً أميناً في

---

[24]_مباحث في التفسير الموضوعي، مصطفى مسلم، ص 52-53.

[25]_ يُنظر: التفسير المقارن دراسة تأصيلية، مصطفى إبراهيم المشني، مجلة الشريعة والقانون، العدد 26، 1427هـ-2006م، ص44-49 *التفسير المقارن بين النظرية والتطبيق، روضة عبدالكريم فرعون، ص66-67*منهجية البحث في التفسير المقارن دراسة نظرية تطبيقية على لفظة عسعس، هشام شوقي، مجلة المعيار، العدد 49، 2020م، ص512.

النقل، وأن يكون ملمّاً بأهم ما يساعده على فهم أقوال المفسرين والترجيح بينها، ويمكّنه من المقارنة والمناقشة العلمية خصوصاً ما يتعلق بمعرفة أمهات كتب التفسير وطُرق التفسير واللغة والسياق والمناسبة والتخريج... وغيرها.

2- **تحديد الموضوع:** ويُقصد به اللفظة أو الآية أو الموضوع الذي يريد المفسّر دراسته وتفسيره وفق منهج التفسير المقارن.

3- **الإطلاع على تفسير الآية أو اللفظة أو الموضوع محل التفسير:** في أمّهات كتب التفسير، خصوصاً تلك التي تجمع عدّة أقوال وآثار في الآيات المراد تفسيرها، كتفسير ابن كثير، تفسير الطبري، تفسير الطاهر بن عاشور، أضواء البيان، تفسير السعدي.... الخ.

4- **جمع وتصنيف مختلف الأقوال التفسيرية الواردة في موضوع الدراسة:** وهنا لابد للمفسّر أن يفرّق بين الأقوال التي هي من قبيل اختلاف التنوع والأقوال التي هي من قبيل اختلاف التّضاد.

5- **تحليل مختلف الأقوال التفسيرية:** وذلك بمعرفة سبب الخلاف، والنّظر في أدلّة كل قول تفسيري، وإذا ما كان يعضّده آية أخرى أو إحدى القراءات أو حديث أو لغة... الخ.

6- **تحرير محل النزاع:** وبيان ثمرة الخلاف وكيف يؤثر على معنى الآية.

7- **بيان القول الراجح:** استناداً إلى الأدلّة العلمية التي تعضّد القول وتؤيّد المعنى التفسيري.

ثانياً: ضوابط منهجيّة التفسيـر المقارن

قد ذكرنا من قبل أنّ العلماء لم يذكروا هذه الضوابط والقواعد صراحة، وإن ألمحوا وأشاروا إليها، ولذلك حاولنا أن نحدّد هذه القواعد، ونستنتج تلك

الضوابط. وقد أسفر بحثنا عن أربعة قواعد وضوابط رئيسة، تعصم -في رأينا- الدراسة المقارنة من الخطأ، وتصونها من الغلوّ والشطط.

وسنشرح هذه الضوابط، ونبيّن مآخذها من كلام العلماء رحمهم الله تعالى، بذكر نصوصهم التي تشير إليها، والتي كانت موضع تأمّلنا وتفكّرنا؛ قصد الخروج بهذه الضوابط التي اجتهدنا في استنباطها وصياغتها، هذه الضوابط على النحو التالي:

الضابط الأول: ضرورة الفصل بين المقارنة التحليلية والمقارنة في المناهج والاتّجاهات

المقارنة التحليلية هي أن يوازن بين مفسّرين أو أكثر في الآية أو الآيات التي تجمع في مكان واحد أو تحت موضوع واحد. فالباحث في هذا اللون يجمع آراء المفسّرين أو أكثر في آية واحدة أو آيات باستقراء تفصيلي؛ من بيان معاني الآية رواية أو دراية، وذكر القراءات، وأسباب النزول، واللغة والبيان، والإعراب، وغيرهم، ثم يقارن بينهم ويرجح قول أحد منهم على الآخر في هذه المجالات مع ذكر أسباب الترجيح، أو يقارن بين آرائهم في الآيات المختلفة بموضوع واحد، أو تتسع المقارنة لتكون بين موضوعات القرآن الكريم وبين موضوعات الكتب السماوية الأخرى.[26]

وأمّا المقارنة في المناهج فتقتضي المقارنة بين مناهج المفسرّين، من حيث الأصول والمرتكزات التي قامت عليها، ودراستها دراسة وافية بدءا بالمقدّمة التي توضح المنهج، والطريقة التي تبين عن كيفية التعامل مع الأصول العامّة من لغة ومناسبات ومأثور وقراءات ونحو وبلاغة، وعناية بالفقه وأصوله، وبيان الموقف من الإسرائيليات، ومسائل العقيدة وعلوم القرآن وغيرها. ومن العلماء المحدثين

[26] _ يُنظر: التفسير ورجاله، محمد الفاضل بن عاشور، ص 63.

الذين عنوا بالمقارنة "محمد الفاضل بن عاشور" في كتابه "التفسير ورجاله" وقد قارن بين تفسيري ابن عطية والزمخشري أيضا فذكر وجوه الاتّفاق والاختلاف، فبيّن أنهما يتّفقان في المنهج العلمي الأدبي ويتساويان في التفسير وإن كان تفسير ابن عطية من آثار الشباب وتفسير الزمخشري من آثار الشيخوخة، ويرجع اختلافهما إلى جهات ثلاث: أولاهم: أن ابن عطية مغربي والزمخشري مشرقي، وثانيتهم: أنّ ابن عطية سُنّي والزمخشري معتزلي، وثالثتهم: أن ابن عطية مالكي والزمخشري حنفي، ولكل من هذه الجهات أثرها في ميزة من الميزات التي اختلف بها كلّ من التفسيرين عن الثاني، بالإضافة إلى فارق السن وإلى فارق العروبة والعجمة[27].

بالإضافة إلى ذلك نجد المقارنة في الاتّجاهات؛ إذ المقصود بـ "الاتّجاه" هنا تأثير الاعتقادات الدينية والكلامية وأساليب كتب التفسير التي تتكون على أساس عقائد المفسّر واحتياجاته لتصنيف تفسيره[28]، وذوقه وتخصصه التي يظهر به شخصية المفسر في تفسيره؛ لأن كل مفسر محكوم بفكرة خاصة يتبعها المفسر في تفسيره، وكذا يغلب على جميع كتب التفسير لون خاص من العلوم حتى نعد هذا التفسير تفسير بالمأثور، وهذا تفسير بالرأي، وهذا تفسير فقهي، وهذا إشاري، وهذا لغوي، وهذا أدبي، وهذا علمي، وهذا اجتماعي وغيرهم. فيمكن المقارنة بين هذه الاتجاهات.

ومثاله: "الاتجاه اللغوي في التفسير بين السلف والخلف".

وقد تحتاج إحدى المقارنات إلى إعادة النظر في قسيمتها ليتم الترجيح بين الأقوال.

الضابط الثاني: كون الموضوع محل الدراسة صالح للمقارنة

---

[27]- يُنظر: التفسير ورجاله، محمد الفاضل بن عاشور، ص 63.

[28]- يُنظر: مناهج التفسير واتجاهاته، محمد علي الرضائي، ص 17-19.

ونقصد بذلك أن يكون الموضوع محل الدراسة من المواضيع التي ورد فيها أكثر من قول تفسيري وأن لا يكون مفسَّر بصريح آية من القرآن أو كون الآية محكمة الدلالة لا تحتمل إلا قولاً واحداً، أو يخالف مقطوعاً به في الشريعة الإسلامية، أو ورد فيه قول ثابت عن النبي صلى الله عليه وسلم أو ماله حكم المرفوع أو ممّا أجمع الصحابة عليه[29]، مع الإشارة أنّه قد تجد بعض المواضيع الغير واضحة الدلالة التي تحتاج إلى تمحيص ودقّة ليُتوصّل إلى ترجيح القول الأقرب للصواب بالدليل الذي قد يكون آية أخرى غير صريحة تحتاج إلى نظر وتدبّر أو حديث يحتاج إلى تخريج وحكم بالصّحة أو غير ذلك. . . فهي تحتاج إلى دراسة وفق منهج التفسير المقارن.

الضابط الثالث: جمع وتحليل ومناقشة الأقوال التي ذُكرت في الآية مناقشة علمية مستندة إلى معايير القبول والردّ (القرآن الكريم، الأحاديث النبوية، اللغة العربية)

ويكون ذلك بإيراد الأقوال وتصنيفها ما أمكن قصد تسهيل استيعابها، مع الحرص على نسبة كل قول إلى قائله بالرجوع إلى المظانّ والمصادر الأصلية، ومناقشة الأقوال تكون بمحاولة إيجاد لكل قول ورد في تفسير الآية أقوى الأسباب التي تجعله أقرب للصواب ما أمكن مع الأخذ بعين الاعتبار الأولوية في معايير القبول والرد والتي تدخل ضمن طرق التفسير المتفق عليها لدى المفسرين[30].

والمعايير التي يُستند إليها في القبول والرد متمثّلة على الترتيب في:

---

[29]- يُنظر: التفسير المقارن دراسة نظرية وتطبيقية على سورة الفاتحة، روضة عبدالكريم فرعون، ص41-44.

[30]_ ينظر: التفسير المقارن دراسة نظرية تطبيقية، روضة عبدالكريم فرعون، ص 68-69.

- **القرآن الكريم:** حيث تأتي الآيات القرآنية التي تؤيّد القول التفسيري في أولى المعايير التي ينبغي إعادة النّظر فيها، وقد تحتاج بعض الآيات التفسيرية التي يُستند إليها في إيراد القول التفسيري إلى إعادة النظر في المذهب العقدي مثلاً أو طريقة المفسر[31]. مثل الآيات التي استند إليها المعتزلة في إبطال الرؤية، اعتقادهم بمبادئهم التي يقوم عليها المذهب يجعلهم يفسّرون آيات الرؤية حسب مذهبهم حتى أدّى بهم إلى تحريف المعنى اللغوي وليّ عنقه، مثل ما فعله الزمخشري في قوله تعالى: ﴿إِلَى رَبِّهَا نَاظِرَةٌ ﴾ [سورة القيامة: 23]، قال: "فوجب حمله على معنى يصح معه الاختصاص، والذي يصح معه أن يكون من قول الناس: أنا إلى فلان ناظر ما يصنع بى، تريد معنى التوقع والرجاء"[32].
- **السّنة النبوية:** ثم تأتي الأحاديث النبوية بعد الآيات القرآنية والتي قد يرد فيها إشارة لأسباب النزول، والأحاديث بدورها قد تحتاج إلى تخريج ودراسة في الأسانيد لتصلح كدليل يعين على التوصل للمعنى الأقرب للصواب.
- **اللغة العربية:** اللغة العربية هي اللغة التي ارتضاها الله تعالى لكتابه الحكيم، وبها يُتوصل إلى فهم معاني القرآن الكريم، ولذلك كان لابد لمفسّر القرآن وفق منهج التفسير المقارن أن يكون على اطّلاع بقواعد اللغة ومعاني النحو ممّا يمكّنه من إعادة النّظر في دلالة الألفاظ والآيات وفق معاني اللغة العربية ليتمكن من التوصل إلى المعنى الأقرب للصواب عند المقارنة بين مختلف الأقوال التفسيرية موضوع الدراسة.

---

[31] _ ينظر: التفسير المقارن دراسة تأصيلية، مصطفى إبراهيم المشني، مجلة الشريعة والقانون، العدد 26، 1427هـ-2006م، ص 184.

[32] _ الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله، ، 662/4.

- **أدلة أخرى:** قد يحتاج المفسّر كذلك للرجوع إلى الآثار المتمثلة في أقوال الصحابة والتابعين كونهم عاينوا أحوال التنزيل وهم أصحاب القرون الخيرية الثلاثة، وكذا النظر في السياق القرآني الذي وردت فيه، أو يرجع إلى القراءات الشاذة التي قد تشير إلى تفسير الآية ...
- وقد يجمع الباحث في التفسير المقارن عدّة أدلة -لنفس القول التفسيري- من القرآن والسنة وغير ذلك ليُعضّد بعضها بعضاً وتكون دليلاً أقوى على صحة القول التفسيري.

الضابط الرابع: إيراد القول الراجح المؤيّد بالأدّلة الصريحة.

بعد جمع مختلف الأقوال، وتحليلها، وإيراد الأدلة التي تعضّد كل قول منها، يتم ترجيح الأقوال، ليستشف المفسّر وفق منهج التفسير المقارن القول الذي يراه أقرب للصواب، مستنداً في الترجيح على الأدلّة الموضّحة آنفاً.

والقول الراجح الذي يتوصل إليه بالدليل يمكن أن يكون قول من الأقوال المذكورة في تفسير الآي، ويمكن أن يكون جمعا بين قولين أو أكثر، وقد يكون قولا جديدا ظهر للباحث بعد ترجيحه وفقاً للأدلة المعتمد عليها في التفسير المقارن والمذكورة آنفاً[33].

ثالثاً: مثال للتفسير المقارن للفظة "الحواريون" من تفسير الطبري

نعطي مثالاً للتفسير المقارن من تفسير الطبري في تفسير معنى الحواريين في سورة آل عمران، إذ يمكن إبراز المنهجية التي سار عليها شيخ المفسرين واستخلاص أبرز معالمها استنادا إلى كلامه الوارد في تفسير الآية كما يلي:

[33] _ ينظر: التفسير المقارن دراسة نظرية تطبيقية، روضة عبد الكريم فرعون، ص 67.

1-الموضوع: معنى لفظة "**الحواريّون**" في قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا أَحَسَّ عِيسَى مِنْهُمُ الْكُفْرَ قَالَ مَنْ أَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ قَالَ الْحَوَارِيُّونَ نَحْنُ أَنْصَارُ اللَّهِ آمَنَّا بِاللَّهِ وَاشْهَدْ بِأَنَّا مُسْلِمُونَ﴾ [سورة آل عمران: 52].

2-جمع الأقوال التفسيرية: قال -رحمه الله- وأما"الحواريون"، فإن أهل التأويل اختلفوا في السبب الذي من أجله سموا "حواريون":

1-فقال بعضهم: سموا بذلك لبياض ثيابهم.

ذكر من قال ذلك:

- حدثني محمد بن عبيد المحاربي قال: مما روى أبي قال، حدثنا قيس بن الربيع، عن ميسرة، عن المنهال بن عمرو، عن سعيد بن جبير قال: إنما سمُّوا"الحواريين"، ببياض ثيابهم.

2-وقال آخرون: سموا بذلك: لأنهم كانوا قَصّارين يبيّضون الثياب

ذكر من قال ذلك:

-حدثني محمد بن عمرو قال، حدثنا أبو عاصم، عن عيسى، عن ابن أبي نجيح، عن أبي أرطأة قال: "الحواريون"، الغسالون الذين يحوّرون الثياب، يغسلونها؛

3-وقال آخرون: هم خاصّة الأنبياء وصفوته

ذكر من قال ذلك:

-حدثنا يعقوب بن إبراهيم قال، حدثنا ابن علية، عن روح بن القاسم، أن قتادة ذكرَ رجلا من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم فقال: كان من الحواريين. فقيل له: من الحواريُّون؟ قال: الذين تصلح لهم الخلافة؛

-حدثت عن المنجاب قال، حدثنا الحسين قال، حدثنا بشر، عن عمارة، عن أبي روق، عن الضحاك في قوله: "إذ قال الحواريون"، قال: أصفِياء الأنبياء.

3-مناقشة الأقوال وترجيح القول التفسيري المؤيد بالدليل: قال أبو جعفر الطبري: وأشبه الأقوال التي ذكرنا في معنى"الحواريين"، قولُ من قال: "سموا بذلك لبياض ثيابهم، ولأنهم كانوا غسّالين"، وذلك أن"الحوَر" عند العرب شدة البياض، ولذلك سمي"الحُوَّارَى" من الطعام"حُوّارَى" لشدة بياضه، ومنه قيل للرجل الشديد البياض مقلة العينين"أحور"، وللمرأة "حوراء". وقد يجوز أن يكون حواريو عيسى كانوا سُمُّوا بالذي ذكرنا، من تبييضهم الثيابَ، وأنهم كانوا قصّارين، فعرفوا بصحبة عيسى، واختياره إياهم لنفسه أصحابًا وأنصارًا، فجرى ذلك الاسم لهم، واستُعمل، حتى صار كل خاصّة للرجل من أصحابه وأنصاره: "حواريُّه" ، ولذلك قال النبي صلى الله عليه وسلم: "إنّ لكلّ نبيّ حواريًّا، وَحوَاريَّ الزبير"، يعني خاصته. وقد تسمي العرب النساء اللواتي مساكنهن القرَى والأمصار"حَوَارِيَّات"، وإنما سمين بذلك لغلبة البياض عليهن.[34]

نلاحظ أن الطبري –رحمه الله- قارن بين الأقوال التفسيرية وبيّن أقواها استنادا للمعهود من لغة العرب وأنه سار وفق منهجية التفسير المقارن وضوابطه حتّى وإن لم يصرّح بها.

خاتمة:

في ختام البحث نخلص إلى تقرير أهم نتائجه التي توصّلنا إليها:

1- أن التفسير المقارن من أهم المناهج التفسيرية التي تعين على فهم وتدبر كلام الله تعالى وفق مراده سبحانه، كونه يُعنى باستقراء أهم الأقوال التفسيرية لكلام الله تعالى وانتقاء أقربها للصواب.

2- أن وضع ضوابط للتفسير المقارن أضحى ضرورة لاستخلاص القول التفسيري بعيداً عن التعصب والهوى.

[34]- ينظر: جامع البيان في تأويل القرآن، أبو جعفر الطبري ، ت: أحمد محمد شاكر، 6/445-450.

3- أن دراسات السابقين للتفسير المقارن محكومة بضوابط محدّدة، ومستندة إلى قواعد ثابتة، بيد أنهم لم يُفصحوا عنها.

4- أنّ المقارنة بين التفاسير مقام صعب، لاتّصاله بالقرآن الكريم وبحثه في جميع العلوم والفنون المعرفية، لهذا لابدّ أن تكون نتائجه مؤسّسة على تلك الضوابط والقواعد، التي حاول هذا البحث الكشف عنها وتأصيلها؛ لتكون أصلا ومرجعا في دراسة الإعجاز البياني، يحتكم إليه الكتّاب والنقّاد معا.

5- أن أهم ضوابط التفسير المقارن التي استخلصناها تتمثّل في: ضرورة الفصل بين المقارنة التحليلية والمقارنة في المناهج والاتّجاهات، وكون الموضوع محل الدراسة صالح للمقارنة، ثمّ جمع وتحليل ومناقشة الأقوال التي ذُكرت في الآية مناقشة علمية مستندة إلى معايير القبول والردّ (صريح القرآن الكريم، الأحاديث النبوية، اللغة العربية).

6- القول الراجح في التفسير المقارن قد يكون أحد الأقوال التفسيرية المؤيدة بالدليل، وقد يكون قولاً جديدا يظهر للباحث أيضا لابد أن يكون مؤيد بدليل مقبول أقوى من غيره.

7- أن هذه الضوابط التي خلصنا إليها في هذا البحث إنما هي خطوة في طريق تأصيل الدراسات المعاصرة في التفسير المقارن وتقعيد قواعده، ولذلك فليس بالضرورة أن يكون ما سقناه هو الصورة النهائية لتلك الضوابط والقواعد، بل المجال مفتوح لتطويرها والبناء عليها، أو تعديلها من قِبل ذوي الاهتمام والاختصاص وفق أسس البحث العلمي.

قائمة المصادر والمراجع:

أولا: القرآن الكريم برواية حفص عن عاصم

ثانيا: الكتب

1- بديع القرآن، ابن أبي الإصبع: عبد الواحد المصري، ت: حفني شرف، نهضة مصر للطباعة، القاهرة، دط، دن.

2- التفسير المقارن دراسة نظرية تطبيقية، روضة عبد الكريم فرعون، دار النفائس، الأردن، 2011م.

3- التفسير الموضوعي، أحمد السيد علي الكومي، القاهرة، د ط، 1982م.

4- التفسير والمفسرون، الذهبي محمد حسين، دار الكتب الحديثة، القاهرة، ط1، 1961م.

5- التفسير ورجاله، ابن عاشور، دار الكتب الشرقية، تونس، دط، دت، دن.

6- جامع البيان، الطبري: محمد بن جرير، ت: محمود شاكر، دار المعارف، القاهرة، دط، 1960م.

7- دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، ت: محمود شاكر، مطبعة المدني، القاهرة، ط3، 1992م.

8- الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، الجوهري، ت: أحمد عطار، القاهرة، ط2، 1982م.

9- العمدة، ابن رشيق: أبو علي القيرواني، ت: محيي الدين عبد الحميد، دار الجيل، بيروت، ط5، 1981م.

10- لسان العرب، ابن منظور: جمال الدين محمد بن مكرم، دار صادر، بيروت، دط، دت.

11- مباحث في التفسير الموضوعي، مصطفى مسلم ، دار القلم ، الطبعة الرابعة 1426هـ - 2005م.

12- معالم التنزيل، البغوي: الحسين بن مسعود الفراء، ت: خالد العك ومروان سوار، دار المعرفة، بيروت، ط4، 1997م.

13- المعجم الوسيط، أنيس إبراهيم وآخرون، المكتبة الإسلامية، إستانبول، دط، دت، دن.

14- معجم مقاييس اللغة، ابن فارس: أحمد بن فارس بن زكريا، ت: عبد السلام هارون، مكتب الإعلام الإسلامي، طهران، دط، 1404هـ.

15- مناهل العرفان في علوم القرآن، الزرقاني: محمد عبد العظيم، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، ط3، دت، دن.

16- الموازنة، الآمدي، ت: سيد أحمد صقر، دار المعارف، القاهرة، دط، 1380هـ-1960م.

17- البحر المحيط، أبو حيان: أحمد بن يوسف الأندلسي الغرناطي، دار الفكر، بيروت، دط، دت. دن.

18- التحبير في علم التفسير، السيوطي: جلال الدين عبد الرحمن، ت: فتحي عبد القادر، دار المنار، القاهرة، دط، 1986م.

19- الكشاف عن حقائق التنزيل، الزمخشري: جار الله بن عمر الخوارزمي، مطبعة مصطفى بابي الحلبي، القاهرة، ط أخيرة، 1966م.

20- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، ابن عطية: القاضي عبد الحق غالب الغرناطي، ت: الرحالي الفاروق، دار العلوم، قطر، ط1، 1977م.

21- مناهج التفسير واتجاهاته، محمد علي الرضائي، مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي، بيروت-لبنان، 2011م.

ثالثا: الرسائل والأطروحات

22- التفسير المقارن دراسة نظرية وتطبيقية على سورة الفاتحة، روضة عبد الكريم فرعون، أطروحة دكتوراه في التفسير وعلوم القرآن، جامعة العلوم الإسلامية العالمية، عمان – الأردن، 1432هـ- 2011م.

رابعا: المقالات والمجلات

23- التفسير المقارن –إشكالية المفهوم-، جهاد محمد نصيرات، مجلة مؤتة للبحوث الإسلامية، سلسلة العلوم الإنسانية والإجتماعية، العدد الأول، 2015م.

24- التفسير المقارن دراسة تأصيلية، مصطفى إبراهيم المشني، مجلة الشريعة والقانون، العدد 26، 2006م.

25- التفسير المقارن دراسة نظرية تطبيقية على لفظة عسعس، هشام شوقي، مجلة المعيار جامعة الأمير عبدالقادر للعلوم الإسلامية قسنطينة-الجزائر، العدد 49، 2020م.